

٥٢ مليار ريال تكلفة مشاريع البرنامج الاستثماري للقطاعات الإنتاجية للعام الجاري

ريال، والوحدات الاقتصادية ٢٩ ملياراً و ٦٥٣ مليون ريال، بالإضافة إلى ٣ مليارات و ٥٨١ مليون ريال للوحدات المستقلة والصناديق الخاصة، فيما بلغ حجم المخصصات الاستثمارية للسلطة المحلية أكثر من ٤ مليارات ريال.

ويوزع البرنامج الاستثماري للقطاعات الإنتاجية على قطاعات الزراعة والري والثروة السمكية والنفط والمعادن والسياحة والصناعة والتجارة.

وتستهدف الحكومة من خلال البرنامج الاستثماري حفر القطاعات الإنتاجية وزيادة مساهمتها في التنمية وتوفير فرص العمل.

وأظهر التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن التمويل الذاتي بلغ ٢٨ ملياراً و ٨٤٠ مليون ريال بالإضافة إلى التمويل الخارجي البالغ ١٦ ملياراً و ٢٦٣ مليون ريال، فيما بلغ التمويل الحكومي للبرنامج الاستثماري لهذه القطاعات ٦ مليارات و ٩٤٨ مليون ريال. وبحسب التقرير فإن مشاريع البرنامج الاستثماري للجهاز الإداري قد بلغت تكلفتها ١٤ ملياراً و ٧٧٤ مليون

تأهيل ١٥ مهندساً من المصفاة

ميناء عدن يستقبل ألفاً و ٥٤٥ سفينة تجارية وناقلة نفط العام المنصرم



و ٨١٤ مغادراً. على صعيد آخر اختتمت أسس مركز التدريب والتأهيل بصفاة عدن لتكوير النفط دورة تدريبية في مجال الميكانيكا والصيانة بمشاركة ١٥ مهندساً وفنياً من العاملين في دوائر وأقسام المصفاة. تلقى المشاركون في الدورة على مدى أسبوع محاضرات تعريفية بطرق الميكانيكا والصيانة ووظائفها الفنية التشغيلية وأساليب الصيانة عند حدوث الأعطال الفنية.

مواد البناء من الاسمنت والحديد والأخشاب والمعدات الخاصة بالمشاريع الاستثمارية التي نفذت في محافظة عدن.

وحسب الإحصائية استقبل ميناء الحاويات خلال الفترة نفسها ٢٦٥ سفينة حاويات أفرغت ٢٢٢ ألفاً و ٢٢٢ حاوية من مختلف الأحجام، فيما بلغ عدد السفن التي تزودت بالوقود ٢٤١ سفينة ترازيت وبلغ عدد المغادرين عبر ميناء عدن ستة آلاف

عدن/سبأ استقبلت أرصفة المella والحاويات بعدن خلال العام الماضي ألفاً و ٥٤٥ سفينة تجارية وناقلة نفط وسفينة حاويات.

وبينت إحصائية صادرة عن ميناء عدن حصلت وكالة الأنباء اليمنية/سبأ/ على نسخة منها أن أرصفة المella أفرغت فيها ٢ ملايين و ٢٧٨ ألفاً و ١٩٨ طناً من المواد الغذائية شملت القمح السكر والأرز وغيرها من المواد الاستهلاكية، بالإضافة إلى

مناقشة آليات التحصيل الضريبي في مارب

الضريبة السنوية المستحقة عليهم وفقاً للآلية المعمول بها في الأعوام السابقة وبما يحفظ حقوق الجميع ويمنع الاحتكاك المباشر بين التاجر ومحصيلي الضرائب وعلى اعتبار أن تجار المحافظة هم من صغار المكلفين.

كما أقر المجتمعون الدعوة إلى اجتماع موسع يعقد السبت المقبل يضم التجار ومسؤولي فرع الغرفة التجارية والصناعية والجهات الحكومية وصندوق النظافة والتحصين ومدير أمن المحافظة، لمناقشة المشكلات التي يعاني منها القطاع التجاري ومطالب التجار.

مارب / سبأ ناقش اجتماع عقد في محافظة مارب برئاسة محافظ ناجي بن علي الزايدى ضم رئيس فرع الغرفة التجارية والصناعية بمارب محمد الخزان وعددًا من أعضاء الغرفة وتجار المحافظة .. الموضوعات المتصلة باليات التحصيل الضريبي وتقديم الإقرارات الضريبية للضرائب المقطوعة.

واستعرض المجتمعون الأوضاع التجارية والصناعية في المحافظة والمعوقات التي تواجه النشاط التجاري والاستثماري وسبل التغلب عليها.

وفي الاجتماع أكد التجار التزامهم بتسديد

إشهار شركة تهامة لتطوير وتشغيل المنطقة الحرة بالحديدة

وزير الصناعة: الشركة خطوة أولى لانطلاق منطقة صناعية واعدة

وزير الاتصالات: اتفاقية لإدارة وتنفيذ برامج في ١٨ معهداً مهنياً وقنياً منها معهدان بالحديدة



القطرية وتقليل تكلفة النقل وتخفيض تكاليف السلع المستوردة.

مشيراً في هذا الصدد إلى ضرورة تنفيذ ٤ محطات تحويل رئيسية للطاقة الكهربائية في المحافظة والتي كانت مدرجة في البرنامج الاستثماري.

هذا وكان الحاج / عبد الجليل ثابت ممثل مؤسس شركة تهامة ورئيس غرفة تجارة وصناعة الحديدة قد أشار في كلمته إلى إصرار الجانبين الحكومي والقطاع الخاص على تنفيذ المنطقة الصناعية وإبرازها إلى حيز الوجود والتي سوف تساهم في تشغيل الأيدي العاملة ودفعة عجلة التنمية العامة.

وتطرق إلى العوامل والإمكانات والقومات التي تتمتع بها محافظة الحديدة وتشكل أهم عوامل نجاح المنطقة الصناعية.

من جانبه جدد محافظ محافظة الحديدة أحمد سالم الجبلي التأكيد على استعداد قيادة المجلس المحلي والمحافظة لتقديم كل أوجه الدعم والتسهيلات الممكنة للمستثمرين المحليين والعرب والأجانب وتشجيعهم للاستثمار في المنطقة الصناعية وإقامة مشاريع تخدم التنمية الوطنية والاقتصادية.

وتطرق المحافظ إلى أهمية أن يواكب المنطقة الصناعية توافر الطاقة الكهربائية التي تلبى الاحتياجات الآتية والمستقبلية وإعادة تأهيل وتعبيق القناة الملاحية وأرصفتها الحديدة التي يستقبل ٨٠٪ من احتياجات سكان الجمهورية اليمنية والتي يستطع الميناء، من خلالها استقبال بواخر الشحن العملاقة بما يعنيه ذلك من قدرة الميناء على المنافسة

المنطقة الصناعية من الخدمات التي تضطلع بها الوزارة واستعدادها لإقامة شركة فاعلة وحقيقية مع القطاع الخاص في هذا الجانب.

فيما تطرق وزير التعليم الفني والمهني إلى اهتمام الوزارة بالتعاون مع السلطة المحلية والقطاع الخاص فيما يتعلق ببرامج التأهيل الفني والمهني وتدريب الكوادر والأيدي العاملة والمهارة لتلبية احتياجات المنطقة الصناعية وسوق العمل.

منوها في هذا الصدد إلى أن الوزارة وقعت مؤخراً اتفاقية مع منظمة الدعم الفني الدولي (GIZ) لإدارة وتشغيل وتنفيذ برامج تعليمية مهنية وفنية بخبرات ألمانية في ١٨ معهداً مهنياً وفنياً وصناعياً منها ٢ معاهد في محافظة الحديدة.

الحديدة/ علي سالم جرى أمس بالحديدة وبحضور وزير الصناعة والتجارة هشام شرف وزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس كمال الجبيري ووزير التعليم الفني والمهني إبراهيم عمر جبري ومحافظ محافظة الحديدة أحمد سالم الجبلي وعدد من رجال الأعمال والصناعيين اليمنيين جرى / إشهار شركة تهامة لتشغيل وتطوير المنطقة الصناعية بالحديدة برأس مال أولي ١٠ ملايين دولار أمريكي قابل للزيادة إلى ١٠٠ مليون دولار يساهم بها مجموعة المؤسسين من رجال الأعمال والمستثمرين اليمنيين والعرب والأجانب. وأكد وزير الصناعة والتجارة في حفل إشهار الشركة أن إنشاء الشركة خطوة أولى حقيقية لانطلاق منطقة صناعية واسعة واعدة يشارك فيها القطاع الخاص والبنك الإسلامي وشركاء من المستثمرين الأتراك.

مشيراً إلى أن هناك توجهات لجعل المنطقة الصناعية وسواحل تهامة نواة لقاطرة تنمية صناعية هامة تخدم التنمية العامة في اليمن. مؤكداً أن الوزارة ستولي كل أوجه الدعم الممكنة لتستعيد محافظة الحديدة دورها الريادي في خدمة التنمية الاقتصادية الوطنية.

منوها إلى أن هناك توجهات لدى الحكومة للتغلب على مشكلة عدم توافر الطاقة الكهربائية من خلال البات فاعلة وعاجلة.

من جانبه أشار وزير الاتصالات وتقنية المعلومات إلى أن خدمات الوزارة متوافرة في المنطقة الصناعية بالحديدة.

مؤكدًا جاهزية الوزارة لتلبية كافة احتياجات

٥٤٧ مليون ريال إيرادات الكهرباء في منطقة رداع خلال ٢٠١٠م

الماضي تركيب محمول لمحطة تحويل رداع الرئيسية بقدرة (٧.٥) ميجاوات بتكلفة ٤٣ مليون ريال وبالإضافة إلى إنشاء شبكة ضغط عالي ١١ ك.ف بطول ٢٠٠م تقاسم ٥٠ م وكذلك تركيب محمول ٢٥ ف.ك في منطقة الخضراء بمدينة رداع وغيرها من مشاريع التحسين والتركييب والصيانة في إطار تحسين وتطوير خدمات التيار الكهربائي في بعض حارات وأحياء مدينة رداع . كما تم إعداد الدراسات لإيصال التيار إلى المناطق المستهدفة في ريف بمديريات رداع ...

وأشار إلى عدد من

الحكومية ٢٦٤ مليوناً و ٤٥٠ ألفاً و ٩٩٠ ريالاً. مؤكداً أن عدد المشتركين في خدمة التيار الكهربائي وصل إلى ١٩ ألفاً و ٢٨٧ مشتركاً بمديريات رداع حتى نهاية العام المنصرم ٢٠١٠ م.

وأن المخالفات التي تم اكتشافها في العام الماضي بلغت ٣٠٤ مخالفات تمثلت في توصيل مباشر للتيار الكهربائي وسرقة التيار الكهربائي وشطب تسجيل الاستهلاك للتيار وزيادة (٧٠) مخالفة بنسبة انخفاض ٢٣,٩ ..

ولفت إلى أنه تم خلال العام

٦٣٧ ألف كيلو وات في الساعة وبلغت نسبة الفاقد من التيار الكهربائي خلال العام الماضي وصلت إلى ٢٢,٣٧٪ منها فاقد فني وغير فني.

وبين الدكتور سحلول أن المديونية المالية للمؤسسة للأعوام السابقة وفقرتها ستة سنوات حوالي ٤٦٥ ملايين ٥٧٣ ألفاً و ٨٣٠ ريالاً كمتأخرات مالية للمؤسسة على القطاع الحكومي والخاص وكبار المستهلكين بمنطقة رداع. منها لدى الأهالي وكبار المستهلكين. بلغت ٢٠١ مليون و ١٢٣ ألفاً و ٢٣١ ريالاً و ٢٤١ ريالاً فيما بلغت مديونية المؤسسة لدى مختلف الجهات

رداع / خاص / تقرير ماهر المشخر

بلغت إجمالي إيرادات المؤسسة العامة للكهرباء بمنطقة رداع محافظة البيضاء خلال الفترة من يناير حتى ديسمبر من العام المنصرم ٢٠١٠م ٥٤٧ مليوناً و ٩٧٠ ألفاً و ٤٧٦ ريالاً.

وأوضح مدير عام مؤسسة كهرباء منطقة رداع الدكتور صالح محمد سحلول في تصريح له (الثورة) بأن إجمالي الطاقة المستلمة بلغ خلال الفترة يناير ديسمبر ٢٠١٠م ٥٥ مليوناً و ٢٣٤ ألف كيلو وات في الساعة كما بلغ إجمالي الطاقة المباعة لنفس الفترة نفسها ٤٢ مليوناً

بيع أذون خزانة بقيمة ٢٢,٥٤ مليار ريال

خاص/الثورة

... تم مقر البنك المركزي اليمني أمس الخميس الموافق ٢٧/١١/٢٠١١م تحليل عروض شراء أذون الخزانة للمزاد التنافسي رقم (٦٧٣) للأجل (٩١) يوماً، (١٨٢) يوماً، (٣٦٤) يوماً وكانت القيمة الإجمالية للمزاد التنافسي للأجل الثلاثة مبلغ (٢٢,٥٤) مليار ريال.

وبحسب بيان صحفي صادر عن البنك المركزي اليمني فقد تم استيعاب قيمة المزار المذكور وبلغت نسبة العائد المرجح للأجل الثلاثة (٢٢,٧١)٪، (٢٢,٧٨)٪، (٢٢,٧٧)٪ على التوالي وسوف يتم فتح المظاريف للطبقات غير التنافسية غداً السبت.

٢٠٢ عدد المخالفات التجارية التي تم تسجيلها خلال شهر يناير الماضي في عموم المحافظات

كتب / منصور شابع

بلغ إجمالي عدد المخالفات التجارية المتنوعة، التي تم ضبطها من قبل مأموري الضبط القضائي والفرق الميدانية الرقابية التابعة لمكتب الوزارة في أمانة العاصمة ومحافظات الجمهورية خلال شهر يناير الماضي (٢٠٢) مخالفة، أحيلت منها (١٦٦) مخالفة إلى النيابة المختصة، و(١٤) مخالفة تم البت بها إدارياً و(٧) مخالفات إغلاق ونحو (٥) مخالفات يتم استكمال إجراءاتها في المكاتب تمهيداً لإحالتها إلى النيابة المختصة، فيما التعهدت بعدم تكرار المخالفات حوالي (١٠) مخالفة، وأشار تقرير حديث صادر ع وزارة الصناعة والتجارة صلت عليه الثورة إلى أن مخالفات الأقران ومخازن (نقص أوزان الخبز وزيادة أسعاره وعدم استخدام الميزان) بلغت ٢٣ مخالفة وبنسبة ١١,٤٪ من إجمالي المخالفات وبلغت المخالفات الخاصة بعدم الإشهار لأسعار السلع ١١٩ مخالفة وبنسبة ٥٨,٩٪ من الإجمالي العام ونقص أوزان العبوات وغش تجاري وصلت إلى ٢٢ مخالفة وبنسبة ١٠,٩٪ وزيادة أسعار مواد غذائية ٢٠ مخالفة وبنسبة ٩,٩٪ ومخالفة زيادة أسعار الغاز ٥ مخالفات وبنسبة ٢,٥٪ وعدم البيع بالفواتير ٢ مخالفات وبنسبة ١٪ وعدم وجود سجلات تجارية ١١ مخالفة بنسبة ٥,٤٪.

وأشار التقرير إلى أن البلاغات التي تلقتها غرفة العمليات المركزية خلال شهر يناير ٢٠١١م عبر الخط الساخن (٥١) بلاغاً من الإخوة المواطنين، وعكست البلاغات على مكاتب الوزارة المعنية، للتحقق وضبط المخالفين واتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة، منها (٤١) بلاغ عدم بيع الخبز بالميزان، و(٦) بلاغ عدم إشهار الأسعار، و(٤) بلاغات عدم منتهية الصلاحية.